

مفهوم التوازن الاجتماعى وصلته بقضية السلام الاجتماعى

بكتورة سامية مصطفى الخشاب (✽)

يحاول هذا المقال ان يوضح كيف تسهم حالة التوازن فى الواقع الاجتماعى فى خلق جو من السلام الاجتماعى داخل المجتمع . ومعالجتنا لهذا الموضوع تتطلب منا الوقوف على ثلاث نقاط أساسية :

- أولا : المقصود بالتوازن الاجتماعى .
- ثانيا : الاشارة الى نقاط هامة حول مفهوم السلام الاجتماعى .
- ثالثا : كيف تسهم حالة التوازن فى وجود السلام الاجتماعى .

أولا : المقصود بالتوازن الاجتماعى :

لايعتبر مفهوم التوازن من المفاهيم الجديدة على الفكر الانسانى ، فقد ظهر المفهوم منذ القدم عند الفلاسفة والمفكرين ، وان كان يتلون بطابع يختلف من عصر الى عصر . فقد اخذ هذا المفهوم الطابع الفلسفى من الفكر اليونانى عند كل من افلاطون وارسطو . وبالنسبة للاول يظهر فى فكرته عن تحقيق العدالة فى المدينة ، اذ يرى ان وجود العدالة يحقق التوازن داخل المجتمع كما تفعل الفضيلة فى النفس الانسانية . ويرى ارسطو ان توزيع السلطات واختصاصاتها وعدم تركيزها فى يد واحدة من شأنه ان يحقق توازنا عادلا فى المجتمع .

واذا نظرنا ايضا للاستخدامات المبكرة للمفهوم ، فسوف نجدها فى اعمال عدد كبير من الاقتصاديين . فقد قدم فريتز ماثلب F. Machlup تعريفا للتوازن فى التحليل الاقتصادى على النحو التالى : « التوازن هو بمثابة مجموعة من المتغيرات المنتجة المترابطة والمتداخلة والتى يكون كل منها متكيفا ومتوائما مع الأخرى ، حيث لا يكون هناك ميل الى تغير العناصر الغالبة الدائمة فى النموذج الذى يكون هذه المتغيرات » (١) .

(✽) مدرس بقسم الاجتماع بكلية الآداب — جامعة القاهرة .

وغالبا ما تعنى كلمة توازن فى الاقتصاد تساوى قوتين فى الوزن على كل من ذراعى الميزان ، حيث يذهب الاقتصاديون الى ان النسق يكون فى حالة توازن عندما تكون القوى المؤثرة فيه ليس لديها اى ميل الى التغير أو الحركة . فحالة التوازن عند الاقتصاديين هى وضع يدل على الثبات عند مستوى معين ، فلا يكون هناك من القوى الاقتصادية ما يعمل على قلقة هذا الوضع المستقر .

وفى القرن الثامن عشر اخذ المفهوم يحمل طابعا سياسيا . وظهر هذا بوضوح عند مونتسكيو Montesquieu فى « نظرية التوازن بين السلطات » فقد وجد مونتسكيو « ان الامساح السياسى والاجتماعى لا يتحقق الا عندما يتمتع الشعب بالحرية التامة ، وان يكون لكل انسان الحق والمقدرة فى ان يعمل كل مانجزه القوانين . فيجب ان يتمتع بالحرية الدينية والشخصية وحرية الفكر والقول والكتابة . ويجب ان يتمتع فوق ذلك بالحرية السياسية . ويجب ان تنقل الحرية من الفرد الى الدولة فيتمتع دستورها بالحرية . والدستور الحر فى نظره هو الدستور الذى يقرر عمل كل سلطة من السلطات الحاكمة ويحدد لها وظيفتها . وليس معنى تحديد الوظيفة ان هناك فصل بين السلطات ، بل يرى أن الضرورة السياسية تقضى بوجوب التدخل فى جوهر الوظيفة . ولذلك يطلق على نظريته نظرية « التوازن بين السلطات » ، لأنها تؤدى الى اعتدال كل منها فى استعمال الحقوق المخولة لها (٢) .

اما عن استخدام مفهوم التوازن بالمعنى الاجتماعى فهناك اشارات اليه بدأ ورودها فى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر . فقد استخدمه هربرت سبنسر فى كتابه « الأسس أو المبادئ الأولى » . وأن كان من اكثر الصياغات تأثيرا فى استخدام مفهوم التوازن الاجتماعى تلك التى قدمها باريتو Pareto فالمجتمع فى نظر « باريتو » مجموع منظم من الجزئيات الانسانية تربطهم علاقات متبادلة معقدة . وكل نظام اجتماعى تعمل فيه قوتان متكافئتان احدهما تحاول هدمه والاخرى تحاول اعادة التوازن فيه . ومن فعل هاتين القوتين ينتج ما اسماه « باريتو » بالتوازن الاجتماعى (٣) .

وهناك ثلاث عوامل ساعدت على استخدام مفهوم التوازن فى علم الاجتماع :

— ارتبط الاول بجهود الانثروبولوجيين من خلال تحليلهم التاريخي للعلاقات الثابتة في البناءات الاجتماعية للمجتمعات البدائية .

— وتمثل الثانى ، من خلال الاهتمام بعمل « باريتو » .

— أما الثالث ، فقد نتج عن الالتقاء المثير بين عمل البيولوجيين والسوسيولوجيين مما ادى الى وجود اهتمام تام بالخواص المنتظمة ذاتيا في الانساق البيولوجية والاجتماعية . الأمر الذى ترتب عليه ظهور واستخدام مصطلح التوازن .

ويعتبر تالكوت بارسونز T. Parsons من أكثر علماء الاجتماع المعاصرين معالجة لمفهوم التوازن . ويتضح هذا في تحليله للنسق الاجتماعى ، فقد ذهب الى أن كل نسق اجتماعى يميل او يتجه الى حالة التوازن .

وفي ضوء الإشارة السريعة للاستخدامات المبكرة لمفهوم التوازن ، يتضح أن المفهوم ظهر في صيغ مختلفة واستخدم استخدامات تختلف من عصر الى عصر . فتجسد أولا في صورة فلسفية مطلقة ، ثم أخذ الطابع الاقتصادى في القرن السابع عشر ، ثم ظهر في طابع سياسى في القرنين السابع عشر والثامن عشر الى أن استعاره الاجتماعيون وطوعوه لمفاهيم متعددة تختلف باختلاف وجهات نظر كل منهم فيه .

ورغم أصالة هذا المفهوم في الفكر الانسانى والاجتماعى ، إلا أنه يعتبر من المفاهيم التى دار حولها الجدل وتعددت بشأنها الآراء ، وذلك نتيجة الخلط بينه وبين مفاهيم أخرى . فالتوازن ليس الثبات ولا يعنى الاستقرار . فالثبات يقصد به عدم التغير مع الوقت . فقد يخطئ البعض ويظن أن مادام التوازن هو وضع تكون فيه كل الأشياء متكيفة مع بعضها ، فهذا يعنى أن هذه الأشياء يمكن أن تستمر وتسير بلا تغير . وهذا يتضمن الثبات مع الوقت أى مع الزمن ، وهو مايسميه البعض بثبات التوازن Stability of Equilibrium (٤) . وقد أدى هذا الاعتقاد الخاطئ الى قدر من الخلط في توضيح مفهوم التوازن . فالتوازن هو شئ مختلف تماما عن الثبات . فقد درج كثير من العلماء على تقسيم التوازن الى نوعين :

— توازن استاتيكي : وهو يشير الى موقف يكون فيه بناء النسق ثابتا غير متغير .

— **توازن دينامي** : وهو يتضمن وجود فاعلية وتغير . وهذا النوع من التوازن هو الذى يسود الانساق الاجتماعية لسببين :

(١) أن هناك عمليات تفاعل مستمرة داخل النسق بين رحداته المكونة مما قد يترتب عليه وقوع تغير معين .

(ب) هناك عنصر التتابع والسيولة فى الموقف الخارجى ، الذى قد يولد من العوامل ما يكون كافيا للقضاء على توازن النسق ، وبذلك لا يعنى التوازن الدينامى بقاء النسق فى حالة مستقرة دائما ، بقدر ما يعنى قدرة النسق على الرجوع الى الحالة التى كانت قبل اهتزاز توازنه باجراء بعض التكيفات الملائمة عن طريق قيام ميكانيزمات معينة .

ولاشك ان نموذج التوازن الدينامى هو الأساس الذى يأخذ به علماء الاجتماع فى تفسيرهم لهذا المفهوم .

وكثيرا ما ينظر الى مفهوم التوازن كمرادف **للتكامل** . ولكن هناك أيضا اختلاف كبير بين المفهومين . فالتوازن ليس التكامل ، لأن التوازن هو عملية يحققها النسق باستمرار . فكلما اختلف توازنه يسعى لتحقيقه من جديد ، بينما التكامل حالة يندر تحقيقها .

على ان هناك علاقة بين **التوازن والتغير** . وتوضيحا لعلاقة التوازن بالتغير فى النسق الاجتماعى . فقد حاول العالم الاجتماعى « ديفس Davis » فى كتابه المجتمع البشرى « ان يوضح المقدمات الضرورية لاعتبار انساق الاجتماعى فى توازن متحرك . ولذلك فقد ميز العناصر الرئيسية المكونة للمستوى الثقافى — الاجتماعى ، ومن بينها :

(١) عناصر الفعل الاجتماعى : العواطف ، القيم ، الغايات .

(ب) أنواع الفعل المختلفة التى ترتبط بهذه العناصر .

(ج) المواصفات المعيارية المتعلقة بتطبيق أنواع الفعل هذه فى مواقف متنوعة : طرق شعبية ، أعراف ، قوانين ، نظم .

(د) عمليات التفاعل التى تبرز هذه المبادئ وتحفظها : الاتصال ، الصراع ، المنافسة ، التكيف .

وتبعاً لهذه الفئة من المقاييس التصورية ، يمكننا معالجة أى مجتمع

على أساس أنه في حالة من التوازن المحرك . ومن شأن دراسة هذه المتغيرات الرئيسية التي تشكل هذا النوع من التوازن أن تمكننا من تفسير التغير (٥) .

فحالة التوازن لا تعنى عدم وجود تغيرات . فالتغيرات تامة في المجتمع في كل وقت من الأوقات وتظهر انعكاسات التغير في جميع جوانب الحياة الاجتماعية . ولكن لا بد من وجود التلاؤم لتلك التغيرات الذي يحقق توازن النسق (فإذا لم تحدث تلك التلاؤمات فإن النسق سيكون في حالة من اختلال التوازن) .

مما سبق يتضح لنا أن التوازن ذا صلة كبيرة بالتغير ، بل أن الحركة المتوازنة داخل المجتمع تعنى أن التغير سنة وحتمية من حتميات النسق ، فالتغير الذي يصيب عناصر النسق معها بدا نمطه أو اتجاهه يعطى للنسق ككل امكانية التجديد والاستمرار لمواجهة طبيعة التحول الذي يمد جانباً أساسياً من جوانب البناء الاجتماعى . كما أن كل مظهر من مظاهر التغير داخل أى عنصر من عناصر النسق مادياً كان أو اجتماعياً أو ثقافياً يستتبع بالضرورة حركة متوازنة في باقى العناصر بحيث يحفظ للمجتمع استقراره (٦) .

والأبعد من ذلك أن هناك وشائج صلة قوية بين مفهومى التوازن والصراع ، (ومفهوم الصراع لا تعنى به فقط الهدم والتخريب ، وإنما نستخدم هذا المصطلح للدلالة على الاختلافات في الراى والتعارض في النواحي المزاجية بين الأفراد) لأن دراسة أى من المفهومين تتطلب تناول المفهوم الآخر . وهناك افتراض خاطئ يذهب الى أن وجود الصراع يؤدي الى افتقار المجتمع الى حالة التوازن . ولكن الصراع هو أحد أبعاد الواقع الاجتماعى الذي لا يمكن تجاهله ، فلا يمكن أن نتصور مجتمعا من المجتمعات الإنسانية ينتفى فيه وجود الصراع سواء أكان صراعاً داخلياً أو صراعاً خارجياً ، والا كانت تصوراتنا تصورات يوتوبية بعيدة عن الواقع الاجتماعى .

فالصراع موجود على مستوى الفرد ، وعلى مستوى المجتمع . فلو نظرنا الى الفرد كوحدة نجد أن الفرد لا يمكن أن يحقق وحدة جامعة مانعة لشخصيته عن طريق تحقيق الانسجام التام بين مكونات شخصية . ذلك لأن هناك نوعاً من التناقض والصراع يكمن في داخل الفرد يؤثر في وجود هذه الوحدة . هذا على مستوى الفرد . أما لو نظرنا على مستوى المجتمع ، فسوف نجد أن هذا الذي ينطبق على الفرد ينطبق أيضاً على المجتمع .

فالتقول بأن هناك جماعات تسودها الوحدة والانسجام دون أن تتعرض للتغير والتبدل ضرب من الخيال . فلا يمكن أن يتحقق الانسجام التام بين الأفراد ، ولابد أن يوجد نوع من الاختلاف في اتجاهات التفكير وفي النواحي المزاجية للأفراد .

ولكى يصل المجتمع الى شكل محدد ، لابد أن يتوافر بداخله قسط من الانسجام ووجه من عدم الانسجام ، وتظهر فيه المنافسة والتداعى ، وأن يجمع بين نزعات الحب والكراهية وبين المودة والجفاء . فالمجتمع ليس نتيجة لعوامل ايجابية أو سلبية ، إنما المجتمع هو نتيجة للتفاعل بين الحالتين (الانسجام والصراع) بحيث يظهر في النهاية في صورة كيان كلى ايجابى (٧) . هذه الصورة الكلية الايجابية للمجتمع تعبر عن وضع المجتمع في حالة توازن .

ثانيا : حول مفهوم السلام الاجتماعى :

تعنى كلمة سلام الشعور بالأمس ، فإذا كنا نقصد بالسلام السياسى تأمين حدود الدولة ، فإن السلام الاجتماعى تعبير يقصد به اكتمال الصحة النفسية والاجتماعية للمجتمع . ويجدر بنا أن نشير الى عدد من النقاط الهامة حول مفهوم السلام الاجتماعى :

١ - ان الديمقراطية الكاملة ، ودخول الآراء فى حوار حر هو المدخل الحقيقى الى خلق جو من السلام الاجتماعى . ولقد أثبتت التجارب التاريخية أن غياب الديمقراطية كان هو الطريق الى مناعب بغير حدود . فالمشاركة السياسية الواسعة للشعوب عن طريق التعبير عن آرائها واتخاذ القرارات المصرية واختيار طريق المستقبل هو السبيل الى تحقيق السلام الاجتماعى .

٢ - أن وجود السلام الاجتماعى لا يهضى بديلا وحده لمواجهة فكرة الصراع الطبقي . فالصراع الطبقي لا يمكن الغاؤه ، كما أن تجاهله لا يعنى اختفائه . ولكن المطلوب أن يكون هناك عملية منظمة لظهور الصراع أو عملية اباحة لاثقة لظهوره ، كما يجب أن تتمتع البناءات الاجتماعية بدرجة من اللبونة . فالذى يهدد التوازن فى المجتمع ليس الصراع فى حد ذاته ، ولكن صرامة وصلابة البناء الذى يسمح بتراكم العداءات التى تزداد وتعمق

ويتخذ خطأ واحدا الى أن تنفجر في شكل صراع عنيف محطم يهدد السلام الاجتماعى .

٣ - يفترض سبيل السلام الاجتماعى كثير من المعوقات ، نوجود

الصراعات داخل أجهزة الدولة من شأنها أن تعمل على تفتيت الوحدة والتضامن وإشاعة روح الحقد الاجتماعى بين الأفراد . وفى هذا الجو تنمو محاولات الاستغلال . كما أن التعقيد البيروقراطى المفرط والروتين الجامد ، وصور الإهمال والتسيب المختلفة ، كل هذه أمور تهدد السلام الاجتماعى وتخلق جواً من التناقض بين الفرد ومن حوله .

٤ - وأتساقا مع النقطة السابقة ، يجب المواجهة الحاسمة والعقوبة المشددة لجرائم الاعتداء على السلام الاجتماعى ، ويجب على الدولة أن تتدخل لحماية الأفراد . ولا يعنى هذا التدخل انتقاصا من الديمقراطية أو حداً من حرية الأفراد بل هو دعم حقيقى لها . لأن استغلال بعض العناصر للمناخ الديمقراطى ومحاولة تهديد ركائز السلام الاجتماعى من شأنه أن يؤدى الى اختلاف توازن المجتمع .

٥ - أن تحقيق السلام الاجتماعى يتطلب ايجابية الانسان ازاء مجتمعه ، والتمسك بالقيم الاجتماعية العملية التى تتناسب مع الحلول المطروحة لمشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية .

ثالثا : كيف تسهم حالة التوازن الاجتماعى فى خلق جو من السلام الاجتماعى :

غنى عن البيان أن التوازن حالة مطلوبة فى كل مجال من مجالات الواقع الاجتماعى . لأنها تعبر عن الحالة السوية والصحية لهذا الواقع . فلو نظرنا الى قطاع من قطاعات الواقع الاجتماعى وليكن القطاع السكانى ، فسوف نجد أن عدم توازن توازن سكانى فى مجتمع من المجتمعات يجلب عليه مشكلات جمه . فزيادة السكان بمعدل كبير ينتج عنه انعدام توازن بين عدد السكان والانتاج . وهذا يؤدى بدوره الى شروخ اجتماعية نظرا لارتباط المسألة السكانية بالنواحي السياسية والاجتماعية فى المجتمع .

كما أن انعدام التوازن فى الهيكل العمرى لسكان ، له عميق الأثر فى الطاقة الانتاجية والاستهلاكية للمجتمع . فمن الملاحظ أن نسبة السكان من الأعمار المنتجة فى مجموعة الدول النامية تقل كثيرا عن نظيرتها فى مجموعة الدول المتقدمة . وتوضح هذه المقارنة أن انعدام التوازن بين فئات

العمر المختلفة له أثر سىء على الانتاج مما يترتب عليه مشكلات اقتصادية كثيرة .

فما لا شك فيه أن انعدام التوازن بين الزيادة الهائلة المطردة في السكان في مجتمعنا المصرى وبين صور الانتاج المختلفة ، انما يمثل مشكلة تشيع في نفوسنا الخوف من المستقبل . وتعد محاولات الباحثين التنبؤ بمستقبل السكان دليلا على الشعور بالقلق آزاء هذه المشكلة ، وأجراس للتحذير بما هو قادم . كما أن الدراسات التى تقوم بها الدولة حول تحقيق الأمن الغذائى تعد حلولا لاشاعة الأحساس بالامن والطمانية بين الأفراد .

ولو انتقلنا الى قطاع آخر من قطاعات الواقع الاجتماعى كقطاع الصناعة ، فسوف نجد أن التوازن هام وضرورى داخل أى تنظيم صناعى لكى يتمكن التنظيم من العمل وزيادة الانتاج لأن وجود صراعات داخل المنظمة الصناعية من شأنه أن يعوق عملية الانتاج ، ولقد أدرك كثير من علماء علم الاجتماع الصناعى أهمية تحقيق حالة التوازن داخل التنظيم الصناعى بحيث تبدو الوحدة الصناعية كأنساق متوازنة Equilibrium systems ومنهم تشستر برنارد S. Barnard ، الذى أسهم فى هذا الموضوع بنظريته التى أطلق عليها « النسق التعاونى » Co-operative system (٧) إذ ينظر برنارد الى التنظيمات على أنها أنساق متعاونة تقوم على الجهد المنسقة للأفراد . وتعمل تلك الجهود المنسقة على تحقيق المشاركة الداخلية على أساس الدافع . وتوضح نظرية برنارد أن وجود الجوانب الثلاثة المتمثلة فى كل من الاتصال ، والجهد التعاونى الدافع ودرجة الارتباط بينهم تعطى فى النهاية حالة توازن للتنظيم ، سواء بالنسبة للبيئة الخارجية الموجود بها أو فى داخل التنظيم .

ويؤكد « سلزنيك Selznick ضرورة تحقيق حالة التوازن داخل التنظيم الصناعى . وقد حدد الحتميات التى تؤدى الى وجود هذا التوازن فى النقاط التالية :

(١) تأمين التنظيم ككل فى علاقته بالقوى الاجتماعية والبيئية المحيطة به .

(ب) استقرار خطوط السلطة والاتصال .

(ج) استقرار العلاقات غير الرسمية داخل التنظيم .

(د) تجانس النظرة بين معنى ودور التنظيم (٩) .

ويركز سلزنيك على أن المام أعضاء التنظيم بلوائحه وأهدافه وأهمية هذه اللوائح في تحقيق دور التنظيم ، كلها عوامل تساعد على استمرار حالة التوازن . فمما لا شك فيه أن اختلال التوازن داخل المنظمة الذى ينتج من عدم إدراك الأفراد لأهمية الدور الذى يقومون به ، أو الى توتر العلاقة السائدة بين المستويات الرئيسية ، يترتب عليه ضعف الانتاجية بجانب أن يصبح جو المنظمة مرتعا خصبا لنشاط العناصر الهدامة . وهذا من شأنه تهديد السلام الاجتماعى فى المجتمع .

وإذا وقفنا على مستوى ثالث من مستويات الواقع الاجتماعى ، الخاص بخطط التنمية ، فسوف نجد أن مسألة التوازن من المسائل الهامة التى يجب توافرها فى خطة التنمية حتى تستطيع أن تحقق أهدافها بنجاح . واقصد أن خطة التنمية يجب أن تتناول مختلف الأبنية الوظيفية فى المجتمع فى توازن يسمح بتحقيق النمو فى الجوانب الاقتصادية والتعليمية والصحية والأسرية والدينية دون أن يتعرض المجتمع لمظهر أو أكثر من مظاهر التخلف أو التفكك .

كما أن توافر التوازن فى قطاع الخدمات هام وضرورى لأن انعدام التوازن فى توزيع الخدمات تنعكس صورته فى الاهتمام الزائد بالمدن الكبرى وأغفال الريف . فضلا على أنه يجبر على المدن الكبرى متاعب شديدة اذ تصبح مناطق جذب سكانى ، فانه يتنافى مع مبادئ العدالة الاجتماعية بما يخلقه من هوة كبيرة بين الريف والحضر .

ومما سبق يتضح لنا أن حالة التوازن وضع يسعى كل قطاع من قطاعات المجتمع الى تحقيقه حتى تستقيم أموره ويسهم اسهاما ايجابيا فى تنمية المجتمع . وإذا تمكن كل قطاع فى المجتمع من أن يتمتع بهذا الوضع الصحى السوى ، فهذا من شأنه أن يخلق جوا من السلام الاجتماعى داخل المجتمع .

الهوامش

- 1) Fritz Machlup, Equilibrium and Disequilibrium, in : System change and Conflict, by : N. J. Demerath & R. A. Peterson, N. Y. 1967, p. 445.
- (٢) مصطفى الخشاب ، النظريات والمذاهب السياسية ، مطبعة لجنة البيان العربي ، ١٩٥٨ .
- 3) Sorokin, P., Contemporary Sociological Theories, N. Y., Harper & Row, Chp. I, p. 9.
- 4) Machlup, Equilibrium and disequilibrium, op. cit., p. 446.
- 5) Davis, K., Human Society, Macmillanm, N. Y. 1967, p. 633.
- 6) Ely Chinoy : An Introduction to Sociology, Second Edition, N.Y. 1967, p. 109.
- 7) Simmel G., Conflict as Sociation, In : Sociological Theory by Lewis Coser, Macmillan Comp., N. Y. 1964, p. 201.
- 8) Barnard C. J., Decision - Making in Organizations, In : Human Relation in Administration with Reading, by Dubin R., New Delhi, 1970 p. 348.
- 9) Selznick Ph., Foundations of the Theory of Organizations, A. S. R., Vol. 13, sp. 1958, p. 93.